كما تحصل البركة لغيرها تحصل مثل ذلك لنفسها ايضا كالشاة
من اربعين تزكي نفسها وغيرها والباء للاستعانة متعلقة بمضمر
يحتمل ان يكون اسما وان يكون فعلا وان يكون خاصا وان يكون
موخرا اما اولوية الفعلية فلان العمل للافعال بالاصالة واما اولوية
كونه خاصا فلان الثاني لها في كل محل يعين العامل المحذوف ولذا
يضمر كل فاعل ما تحمل التسمية مبدا له قال الشيخ سعد الدين
لا خفا ان العامل المضمر هو الفعل النحوي والتسمية انما جعلت
مبدا للفعل الحسي ففي الكلام حذف مضاف اي لفظ ما جعلت التسمية
مبدا له انتهى اي فيضمر المسافر عند الاكل اكل واما اولوية
الثاني خير فلان المقصود الاهم البداءة باسمه تعالى رد اعلى الكفار في
ابتدائهم باسامي الهتهم ولانه ادل على الاختصاص واورد على
ان التقديم للاختصاص قوله تعالى اقرا باسم ربك فانه لو كان
التقديم مفيدا لذلك لوجب ان يوخر الفعل ويقدم باسم ربك لان
كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته واجيب
بان الاهم فيه القراءة لانها اول ما نزل الى ما لم يعلم فكان الامر بالقراءة
اهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله اهم في نفسه وباب
باسم ربك متعلق باقرا الثاني ومعنى اقرا الاول اوجد القراءة من
غير اعتبار تعديته الى مقروء كما في فلان يعطي والجواب الاول
للزمخشري والثاني للسكاكي قال ابن عادل وفي الثاني نظر لان
الظاهر على هذا الجواب ان يكون اقرا الثاني توكيدا للاول فيكون
قد فصل بين المؤكد بينه وبين ما اكده مع الفصل بكلام طويل
انتهى واجيب عن ذلك بانه لا يمتنع الفصل بين المؤكد والمؤكد
ولو باجنبي الا ترى ان قوله كلهن توكيد للنون في قوله ولا يجزن

مع

مع الفضل بقوله ويرضين بما اتيتهن ويبحث في هذا الجواب
بان التاكيد هنا معنوي وما نحن فيه لفظي وربما يجوز في الاول
الفصل دون الثاني لانه لما كان التاكيد في اللفظي موافقا للاول
في لفظه ومعناه فالفصل بينهما كالفصل بين اجزاء الكلمة ولا كذلك
المعنوي وبان الثاني لا يصلح ان يكون توكيدا لان الاول عام والثاني
خاص اذ الاول امر بايجاد القراءة مطلقا والثاني بقراءة مقيدة ونظيره
الذي خلق خلق الانسان من علق وكسرت الباء من حق الحروف المفردة
ان تفتح قال البيضاوي لاختصاصها بلزوم الحرفية والحاجبي
قال بعضهم مبينا للتعليل المذكور لاختصاصها من بين حروف الجر
بمجموع امرين كونها لازمة للحرفية وكونها ملازمة للجر لا توجد
بدونه وفي كل منهما مناسبة للكسر اما الجر فلموافقة حركتها اثرها
واما الحرفية فلاقتضائها السكون الذي هو عدم الحركة وكون
الكسر بمنزلة العدم لقلته حيث لا يوجد في الافعال ولا في غير المنصرف
من الاسماء ولا في الحروف الا نادرا كجير وانما جعلنا المقتضي للعدول
الى الكسر اختصاصها بمجموع الامرين ولم نجعل كلا واحد منهما وجها
مقتضيا على حدته لئلا ينتقض لزوم الحرفية بواو العطف وفائه
فانهما لازمان للحرفية ولزوم الجر بكاف التشبيه وهي لازمة له وان
انفكت عن الحرفية فان قيل فكل من واو القسم وتائه لازم للحرفية
والجر معا وليس مبنيا على الكسر فلينتقض بهما اجيب بانهما للست
على الاحقية وانما هي مناسبات وحكم لا يلزم اطرادها ولا انعكاسها
وقال بعضهم ان عملهما لم يكن بطريق الاصالة بل بطريق النيابة
عن الباء لعملها عليها وحذفت الالف من لفظ الله للكثرة الاستعمال
ولذا لم تحذف من اقرا باسم ربك وغيره وطولت الباء عوضا عنها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)